## المستخلص

إَنَّ العملية الانتخابية عملية تمر بمراحل عدّة تبدأ من دعوة الناخبين ، وحتى تنتهي بإعلان النتائج ، ومن خلال هذا البحث تم التطرق الى موضوع تمويل الحملة الانتخابية – أي الجانب المادي منها – من حيث مشروعية وعدم مشروعية التمويل ، وعرض الأساليب والوسائل ، والخصائص والمبادئ التي تحكم سياق التمويل .

وقد ركزنا على موضوع تمويل الحملات الانتخابية في كل من العراق والجزائر، فقد قمنا بتحديد مواطن النقص في التشريع العراقي بالمقارنة مع التشريع الجزائري ، ولغرض الاحاطة بالموضوع من جميع الجوانب قمنا بوضع مدخلاً تمهيدياً لمفهوم الانتخابات ، وأهميته ، وطبيعته ، والسياسة التشريعية لحماية المصلحة العامة ، ونزاهة الانتخابات ، ثم قمنا بتعريف الحملة الانتخابية ومفهومها وخصائصها وما تناوله المشرع العراقي والمشرع الجزائري بخصوصها ، وكذلك المبادئ التي تحكم سياق الحملة الانتخابية وأساليبها المشروعة وغير المشروعة .

ثم تطرقنا الى التنظيم القانوني لتمويل الحملة الانتخابية والرقابة عليها ،ومصادر تمويلها من حيث مساهمة الأحزاب ، والمساعدات المحتملة من الدول ومداخيل المرشح والاعانات من الخواص سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين ، وكذلك تطرقنا إلى ضوابط تمويل الحملة الانتخابية من حيث حدود نفقات الحملة الرئاسية ، أو التشريعية ، أو المحلية في كل من العراق والجزائر، وكذلك أشرنا الى موضوع حظر التمويل الاجنبي للحملة الانتخابية ومخاطر هذا النوع من التمويل ومن ثم انصب اهتمامنا ايضاً على موضوع الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية سواء الرقابة الادارية، أو القضائية في كل من العراق والجزائر، ومدى مساهمة هذين النوعين في العملية الانتخابية ، وبيان مدى مهامها وصلاحياتها في الحملات الانتخابية .